قطعة

في

الرد على الاتحادية

. . .[١] أن في الموجودات تعددًا واختلافًا، اضطربوا في هذا المقام:

فقالت طائفةٌ: الأعيان ثابتةٌ في العدم ووجودُ الممكنات فاض[٢] عليها؛ فالوجود وجوده، والماهيَّاتُ ماهيَّات الممكناتِ، وهو مفتقرٌ إليها وهي مفتقرةٌ إليه، وأسماؤه نسبةٌ بين الوجود والثبوت وهي أمورٌ عدميةٌ. وهذا قول ابن عربي وموافقيه[٣]، وقولهم يشبه قول مَن قال: «إنه موجودٌ في كل مكانٍ» من حيث جعلوا ماهياتِ الممكناتِ محلًّا له، لكنه يخالف قولَ هؤلاء من حيث جعل وجودَه محلًّا لها أيضًا، فهو يقول بالحلول من وجهٍ، وبالاتحاد مِن وجهٍ، وبالوحدة من وجهٍ.

ومنهم طائفةٌ قالوا: «هو الوجود المطلق الساري في المعيَّنات»؛ كما يقوله صاحبه القُونَوِيُّ[٤]، وجعلوا الفرق بينه وبينها فرقَ ما بين[٥] المطلق والمعيَّن، وهذا القول أبلغ في تعطيله، فإنَّ المطلق لا يوجد في الخارج مطلقًا، وهذا يُستمدُّ من قول المتفلسفة الذين يجعلون المُطْلقاتِ ثابتةً في الخارج، كما أن الأول يُستمدُّ من قول المعتزلة الذين يقولون المعدومُ شيءٌ.

---

(١) أول الموجود من الورقة (٦).

(٢) تصحفت في الأصل -هنا، وفي الموضع الآتي (ص١٦٨)- إلى: قاض. وقد تكرر هذا التصحيف في مواضع من كتب الشيخ، انظر: الرد على المنطقيين (ص٥٢٢)، مجموع الفتاوى (٢/ ١٤١).

(٣) انظر: جامع المسائل (٤/ ٤١٩) (٨/ ١٣٤)، جامع الرسائل (١/ ١٠٤)، بغية المرتاد (ص ٣٩٥)، الدرء (٦/ ١٦٣، ١٦٤)، مجموع الفتاوى (٢/ ١١٤)، الجواب الصحيح (٣/ ٢١٦).

(٤) انظر: جامع المسائل (٨/ ١٣٥)، البيان (٦/ ٦١٤)، مجموع الفتاوى (٢/ ١٦١).

(٥) في الأصل: «فرق بين ما بين»، ولعله سهو.

ومنهم طائفةٌ[١] يجعلون وجوده مع الأعيان كالصورة مع المادة كما يزعمه المتفلسفة الذين يقولون: «إنَّ الأجسام مركبةٌ من المادة والصورة»، وهم ضالون حيث أثبتوا صورًا غير الأعراض القائمة بالأجسام، ومادة الأجسام مقارنةٌ لها، ومصيبون حيث أثبتوا صورًا عرضيةً للأجسام؛ كصورة الكرسي والخاتم والدرهم، وحيث أثبتوا مادةً هي جسمٌ لحمل هذه الصورة، فإذا أثبتوا من الهيولى والصورة ما هو جسمٌ أو عرضٌ في جسمٍ فقد أصابوا، وإذا أثبتوا هيولَى هي جوهرٌ، هي محلُّ صورةٍ هي جوهرٌ -سواء قالوا بوجوب اقترانهما أو جواز اقترانهما-؛ فقد قالوا الباطل، وجعلوا ما هو عَرَضٌ[٢] جوهرًا، وما هو ثابتٌ في الذهن ثابتًا في الخارج، كما قد بسطتُ هذا في غير هذا الموضع[٣].

والمقصود هنا: أنَّ هؤلاء الاتحادية الحلولية قد يجعلون وجود الخالق مع المخلوق كالصورة مع المادة أو كالمادة مع الصور، فيجعلون الخالق محلًّا للمخلوقات أو حالًّا فيها لا يقوم وجوده إلا بوجودها ويكون مفتقرًا إليها كما هي مفتقرةٌ إليه، ولهذا يقول ابن سبعين أحدُ رؤوسهم: «إنه في كل شيءٍ بصورة ذلك الشيءِ، وهو في الماء ماءٌ، وفي النار نارٌ، وفي الحلو حلوٌ، وفي المر مُرٌّ»، كما قد بُسط الكلام عليه في غير هذا الموضع.

ومنهم طائفةٌ رابعةٌ[٤] تجعله مع الموجودات كالبحر مع أمواجه؛ فتجعل الممكناتِ أجزاءَه وأبعاضَه[٥]، ثم إنهم قد يخلطون هذا القول بالذي قبله؛ لأنَّ القوم في ظلمةٍ وضلالةٍ، فليس لهم قولٌ إلا وهو متناقضٌ في نفسه من

---

(١) انظر: الدرء (٦/ ١٦٣) (١٠/ ٢٨٤).

(٢) في الأصل بالنصب: عرضا.

(٣) انظر: بغية المرتاد (ص ٤٣١-٤٤٣).

(٤) انظر: جامع المسائل (٤/ ٤٢٠) (٨/ ١٣٥)، بغية المرتاد (ص٤٢٤).

(٥) في الأصل: وأبعضاه.

جنس تناقض أقوال النصارى، لكن النصارى قالوا بالاتحاد والحلول في شخصٍ معينٍ، وهؤلاء قالوا في مجموع الموجودات ما يقوله النصارى في المسيح، ولهذا يمثلون قولهم بأمثال لا تطابقه كما يفعل النصارى:

❑ **فتارةً** / يجعلونه كالشعاع في الزجاج -ومعلومٌ أنَّ الزجاج موجودٌ منفصلٌ عن الشعاع قائمٌ بنفسه دونَه، والشعاع عَرَضٌ محتاجٌ إلى محلٍّ مستغنٍ عنه-، وهذا غاية التناقض والكفر والضلال؛ إذ[١] جعلوا الواجب كذلك. ٦/ظ

❑ **وتارةً** يمثلونه بالهواء في الصوفة، وهو كذلك[٢].

❑ **وتارةً** يمثلونه بالنار في الحديدة، وهو كذلك.

❑ **وتارةً** يمثلونه بالدهن في اللبن والسمسم. ونحو ذلك[٣].

وكلام هذا المنتصر لهم[٤] موافقٌ لهذا القول الأخير دون سائر الأقوال، ولا ريب أنه انتصارٌ لقولهم من حيث الجملة؛ إذ العلم بحقائق أقوالهم وتفاصيلها لا يحيط به إلا مَن كان مهتديًا مستنيرًا بنور الهدى الذي يعلم به حقائق ما هم عليه.

وقد ذكرنا في «**شرح كشف أسرارهم**»[٥] أنَّ الاتحاد يصحُّ على قول

---

(١) في الأصل: إذا.

(٢) أي: وهو كذلك في «غاية التناقض والكفر والضلال».

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢١/ ٢٥٥)

(٤) لم يتبين لي من المراد. ويعني بالقول الأخير ما ذكره آنفا: «ومنهم طائفة رابعة...»، وقد نسبه في مواضع أخر إلى: التلمساني، وعبد الله الفارسي البلياني. انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٨٠، ١٦٩).

(٥) أشار الشيخ إلى هذا التصنيف في منهاج السنة (٣/ ٢٩٧)، الفرقان (١٥٦). وقد أفرد فيهم -في الرد على الاتحادية- عدَّة رسائل ومصنفات، **منها**: «**بغية المرتاد**»، «**حقيقة مذهب الاتحاديين**» الفتاوى (٢/ ١٣٤-٢٨٥)، «**الحجج العقلية والنقلية فيما ينافي الإسلام من بدع الجهمية=**

ابن عربي صاحب «**الفصوص**» منهم، فإنه يقول: «إنَّ الأعيان -أعيان الممكنات- ثابتةٌ في العدم مستغنيةٌ بأنفسها عن الخالق تعالى، وإنَّ نفس وجوده فاض[١] عليها»، فوجود المخلوقات عين وجود الخالق عندهم -وإن كانت الذوات ثابتةً في العدم عنده-.

وهذا المذهب مبنيٌّ على أصلين فاسدين[٢]:

أحدهما: أنَّ المعدوم شيءٌ ثابتٌ في العدم، وهذا قد سبقه إليه طائفةٌ من أهل البدع من المعتزلة والرافضة.

والأصل الثاني: أنَّ وجود المخلوقات عين وجود الخالق، وهذا لا يُعرف في الإسلام قبله عن صاحب مقالةٍ معروفةٍ، فإنَّ مَن يقول: «المعدومُ شيءٌ» من المعتزلة والرافضة يقولون: «إنَّ الخالق تعالى جعل للذوات الثابتة في العدم وجودًا خلقه وأبدعه»، وهذا يقول: «بل وجود نفسه هو وجودها»، وعلى قوله: فيتوجه لفظ «**الاتحاد**»؛ **لأنَّ هناك شيئين**:

أحدهما: وجود الحق.

والثاني: الذوات الثابتة في العدم.

لكن هو لا يقول إنهما كانا منفصلين متميزين فاتحد أحدهما بالآخر، بل عنده ما زال الأمر كذلك، وهذا القول هو في نفسه وإن كان كفرًا وضلالًا، فهو في نفسه متناقضٌ لا حقيقةَ له؛ إذ ليس في الخارج شيئان أحدهما:

= **والصوفية**» الفتاوى (٢/ ٢٨٦-٣٦١)، «**الرد الأقوم على ما في فصوص الحكم**» الفتاوى (٢/ ٣٦٢-٤٥١)، «**رسالة إلى نصر المنبجي**» الفتاوى (٢/ ٤٥٢-٤٧٩)، «**رسالة إلى الشيخ قطب الدين في الكلام على ابن عربي وطائفته**» جامع المسائل (٩/ ٦٣-٨٠)، «**فصل في الكلام على الاتحادية**» جامع المسائل (٩/ ٨١-٨٩).

(١) تصحفت في الأصل إلى: قاض.

(٢) انظر: الجواب الصحيح (٣/ ٢١٧)، درء التعارض (٦/ ١٦٣، ١٦٤)، بغية المرتاد (ص٣٩٥، ٤٣٨)، «**حقيقة مذهب الاتحاديين**» مجموع الفتاوى (٢/ ١٤٣).

«وجود المخلوقات»، والآخر: «أعيانٌ لها ثابتةٌ في العدم»، بل وجود كل شيءٍ في الخارج عين حقيقته في الخارج، وإن كان ماهيته المتصورة في النفس غير وجوده الثابتِ في الخارج= **فوجوده الذهنيُّ**: هو ماهيته الذهنيةُ، **ووجوده الخارجيُّ**: هو ماهيته الخارجيةُ.

كما قد بسطنا هذا في مواضع[(١)].

فالمقصود هنا: أنه إذا لم يكن في الخارج في كل موجودٍ معينٍ شيئان: أحدهما: «ذاتٌ ثابتةٌ في العدم»، والثاني: «وجودٌ لتلك الذات»، بل هما شيءٌ واحدٌ= فهو قد جعل الواحدَ اثنين كما جعل الاثنين واحدًا، فإنَّ الخالق ﷻ ليس هو مخلوقاته، بل هو مغايرٌ لمخلوقاته؛ فجعل الخالق والمخلوق شيئًا واحدًا، وجعل المخلوق الذي هو موجودٌ واحدٌ شيئين: وجودٌ، وذاتٌ ثابتةٌ في [العدم][(٢)]...[(٣)]

(١) انظر: الحاشية السابقة، الصفدية (ص١٤٦، ٥٣١).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. وقوله: «ثابتة في» في الأصل يشبه أن يكون: «ثابت في»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) آخر ما وُجد من الورقة (٦).